

بحضور وزير الصناعة والتجارة

«المؤيد للمقاولات» ودايكن يفتتحان مركز «دايكن لحلول التكيف» في البحرين

تغطية: زينب إسماعيل

تصوير- محمد الساري



بحضور عبدالله عادل فخرو، وزير الصناعة والتجارة، افتتحت مجموعة المؤيد للمقاولات، بالتعاون مع دايكن الشرق الأوسط وأفريقيا، «مركز دايكن لحلول التكيف»، في خطوة تعزز مكانة المجموعة في قطاع حلول التكيف وتدعم جهودها لتوفير أحدث التقنيات والحلول العالمية في مملكة البحرين.

وشهد حفل الافتتاح حضور أوكاي آساكو، سفيرة اليابان لدى مملكة البحرين، ومحمد فاروق المؤيد، رئيس مجلس إدارة شركة يوسف خليل المؤيد وأولاده، وهلا فاروق المؤيد، المدير التنفيذي لمجموعة المؤيد للمقاولات، إلى جانب عدد من أعضاء مجلس إدارة يوسف

خليل المؤيد وأولاده، وسركان بيلين، المدير العام للاستراتيجية ومبيعات التوزيع.

وأكدت هلا فاروق المؤيد أن افتتاح المركز يمثل محطة مهمة في مسيرة مجموعة المؤيد للمقاولات وتطور أعمالها في قطاع التكيف، ويأتي امتداداً لخبرة المجموعة التي

تمتد لأكثر من أربعة عقود في خدمة مشاريع مملكة البحرين.

وأضافت: «نفخر بتعاوننا مع دايكن، التي تمتلك إرثاً عالمياً يمتد لأكثر من 100 عام في قطاع التكيف، وهو ما يجمع بين خبرة مجموعة المؤيد للمقاولات الراسخة في السوق البحرينية والخبرات العالمية

لدايكن. ونتطلع من خلال هذا المركز إلى تقديم تجربة متكاملة لعملائنا والاستشاريين والمقاولين، تجمع بين الحلول المتطورة والخبرة الفنية وخدمات ما بعد البيع الموثوقة». من جانبه، قال سركان بيلين: «يمثل افتتاح المركز محطة بارزة تسهم في تعزيز حضور دايكن في مملكة البحرين، ونتطلع من خلال تعاوننا مع مجموعة المؤيد للمقاولات إلى توفير أحدث تقنياتنا وحلولنا المبتكرة التي تجمع بين كفاءة الطاقة والاستدامة والراحة». وأضاف: «في ظل تسارع التحول الرقمي عبر مختلف القطاعات وتزايد الطلب على بنية تحتية أكثر استدامة، نواصل التزامنا بتطوير حلول ذكية ومتقدمة لأنظمة التدفئة والتبريد، وتكييف الهواء والتبريد، الأمر الذي يسهم في تعزيز كفاءة استهلاك الطاقة، واستمرارية الأعمال، ودعم

تحقيق أهداف الاستدامة الوطنية». ويأتي افتتاح المركز امتداداً لاتفاقية التعاون الاستراتيجية التي أبرمتها مجموعة المؤيد للمقاولات مع دايكن في عام 2024، والتي أصبحت بموجبها المجموعة موزعاً معتمداً غير حصري لمنتجات وحلول دايكن في مملكة البحرين.

ويتيح «مركز دايكن لحلول

التكيف، للعملاء والاستشاريين والمقاولين فرصة التعرف من قرب

على مجموعة متكاملة من أحدث حلول وتقنيات التكيف، تشمل

أنظمة التكيف المنفصلة والمركزة، وأنظمة التدفق المتغير لغاز التبريد (VRV)، والمبردات، وحلول التهوئة

والتحكم، مع التركيز على كفاءة الطاقة والاستدامة والابتكار.



الإبلاغ السري «خط النزاهة». وقد تم إطلاق الإصدار الجديد من الدليل لمواكبة المتطلبات التنظيمية المتطورة والمخاطر المستجدة في بيئة الأعمال، مع تعزيز الإرشادات المتعلقة بعدد من الموضوعات الرئيسية، بما في ذلك خصوصية البيانات، وأمن المعلومات، والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتضارب المصالح، ومكافحة الرشوة والفساد، وتشجيع الموظفين على الإبلاغ عن المخالفات وإبداء مخاوفهم في بيئة عمل آمنة وداعمة تتسم بالشفافية.

تقدّم الرئيس التنفيذي لمجموعة فنادق ذي كي، حسين السماهجي، بأصدق التهاني إلى قيادة المملكة العربية السعودية وشعبها بمناسبة اليوم الوطني الـ96، متمنياً للمملكة دوام التقدم والازدهار. وأكد اعتزازه بالروابط الأخوية والتاريخية التي تجمع مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية. وبهذه المناسبة، دعا السماهجي المواطنين السعوديين والمقيمين في المملكة إلى قضاء عطلتهم في البحرين والاستفادة من العروض الحالية (أقم واسترد)، الذي يمنح الضيف عند الحجز المباشر قسيمة للمأكولات والمشروبات بقيمة تعادل 50% من سعر الغرفة، وعرض (أقم ثلاث ليال بسعر ليلتين). وقال السماهجي إن اليوم الوطني السعودي مناسبة يشارك فيها أهل البحرين أشقاءهم فرحتهم، وإن الضيوف

القادمين من المملكة يجدون في البحرين وجهة قريبة لعطلات نهاية الأسبوع والإجازات العائلية. وأضاف أن فرق العمل تحرص على أن يحظى كل ضيف بإقامة مريحة تعكس دءف الضيافة البحرينية. وتتنوع تجارب الإقامة التي تقدمها المجموعة بين فندق ذي كي في النامة، وفندق شاطئ دراجون على الواجهة البحرية في جزر أمواج، وفلر سي لوفت التي تمنح العائلات والمجموعات مساحات أرحب ومزيداً من الخصوصية. ويتنوع هذه الوجهات للضيوف الاختيار بين عطله في المدينة، وإقامة بجوار البحر، ووقت أطول مع العائلة، إلى جانب خيارات للطعام والاسترخاء والترفيه. واختتم حسين السماهجي تهنئته بالتعبير عن تطلعه إلى استقبال الضيوف من المملكة ومشاركتهم الاحتفال

بنك البحرين للتنمية يؤسس لجنة للذكاء

الاصطناعي لتعزيز الكفاءة والإنتاجية

والمخاطر، الشؤون القانونية، الموارد البشرية، الامتثال، وأمن المعلومات والعمليات التشغيلية. وفي إطار هذا التوجه، وضع بنك البحرين للتنمية خارطة طريق مرحلية لدمج الذكاء الاصطناعي، تستند إلى حوكمة واضحة، وبناء القدرات، والجاهزية للتقنية والبيانات، وتطوير حالات الاستخدام التي سيقودها قطاع الأعمال إلى جانب قياس القيمة المتحققة من هذه المبادرات. وترتكز رؤية البنك في مجال الذكاء الاصطناعي على توظيف هذه التقنيات لارتقاء أبادائه وتجربة عملائه، وتمكين موظفيه، علاوة على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو.

وبهذه المناسبة، صرّحت دلال الغيص الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين للتنمية قائلة: «يمثل الذكاء الاصطناعي فرصة مهمة لتطوير طريقة عملنا وتعزيز القيمة التي نقدمها لموظفينا وعملائنا من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال تأسيس لجنة الذكاء الاصطناعي، سنضع إطاراً واضحاً يضمن توجيه هذه التقنيات نحو الأولويات التي تحقق قيمة ملموسة للبنك، مع الالتزام بالحوكمة والتطبيق المسؤول. ونحن نتطلع إلى بناء قدراتنا تدريجياً، وتحويل الذكاء الاصطناعي إلى عامل تمكين يدعم أداء البنك واستعداده للمستقبل».

مجموعة فنادق ذي كي تهنئ المملكة العربية السعودية بيوها الوطني الـ96 وتقدم عروض إقامة خاصة في البحرين



بهذه المناسبة، قائلاً: «نفرح مع أشقائنا السعوديين بيوهم الوطني، ونتمنى للمملكة دوام العز والازدهار. البحرين منورة بشوقكم.»

الاقتصاد غير النقدي.. هل نشهد مجتمعا بلا «كاش»؟

البحرين تسابق التحول الرقمي.. 15% فقط حصة الكاش من التعاملات اليومية

المعاملات الإلكترونية تخفف «ألم الدفع» وتزيد معدل الإنفاق!

تقرير: محمد الساعي

تشير الإحصائيات الرسمية المتعلقة بقطاع المدفوعات في البحرين، إلى أن نحو 65% إلى 83% من المستهلكين في البحرين يستخدمون وسائل الدفع غير النقدي مثل البطاقات المصرفية والمحافظ الرقمية وفي مقدمتها BenefitPay لإجراء معظم معاملاتهم اليومية.

وتبين الأرقام أن المعاملات النقدية (الكاش) انخفضت خلال السنوات القليلة الماضية لتشكل نحو 15% إلى 17% فقط من إجمالي المعاملات اليومية للمستهلكين.

وفي النصف الأول من عام 2026 وحده، بلغت قيمة المعاملات عبر نظام التحويات المالية الإلكتروني (EFTS) ما يقارب 19.3 مليار دينار بحريني، جرى تنفيذها من خلال أكثر من 261.2 مليون معاملة رقمية.

وفي الوقت نفسه تعد خدمة التحويل الفوري (Fawri+) عبر تطبيق BenefitPay المحرك الأساسي للمعاملات اليومية عالية التكرار، حيث شهدت وحدها أكثر من 248 مليون معاملة بقيمة تتجاوز 5.4 مليارات دينار بحريني خلال 6 أشهر فقط.

وفي المقابل، تراجعت عمليات السحب النقدي عبر أجهزة الصرف الآلي بشكل كبير، حيث باتت وفقاً لإحصائيات المعلقة، لا تتجاوز 130-120 مليون دينار بحريني. هذه الأرقام تؤكد أن البحرين تشهد تحولاً نوعياً نحو الاقتصاد الرقمي، يجعلها واحدة من أكثر دول المنطقة تسارعاً في تقليل الاعتماد على النقد لصالح عمليات الدفع الإلكترونية، مدعومة ببنية تحتية رقمية قوية مثل تطبيق «بنيفت بي» (BenefitPay) ونظام التحويات المالية الإلكتروني (EFTS). والسؤال هنا: هل نشهد بداية النهاية للتعاملات النقدية محلياً أو على مستوى العالم ككل؟

إحصائيات عالمية البيانات الاقتصادية وسلوكيات التداول اليومي حول العالم تشير إلى أننا نعيش هيمنة مطلقة للتعاملات الرقمية مع تراجع دور الأوراق

النقدية في الحياة اليومية. فمن جانب، تحول الهاتف الذكي والبطاقات المصرفية إلى بديل دفع حتى المشتريات البسيطة. من جانب آخر هناك شبه اختفاء لعبارة «الدفع نقداً فقط» من غالبية المحال التجارية. وفي الوقت نفسه، تراجعت معدلات السحب النقدي الإقليمية والدولية بشكل كبير، بل البيانات المصرفية إلى أن الكثير من الأفراد باتوا يمزورون أجهزة الصراف الآلي بشكل نادر للحصول على «نقد احتياطي» فقط.

وربما تعد الترويج من أبرز النماذج في هذا الجانب، حيث يشكل النقد 3% فقط من إجمالي عدد المدفوعات. وفي السويد تقل نسبة المعاملات النقدية فيها عن 8% من إجمالي المبيعات، ونتجه رسمياً لتصبح أول مجتمع خال تماماً من النقد. وفي الصين يعتمد أكثر من 80% من السكان على تطبيقات الدفع مثل (WeChat Pay) للمعاملات اليومية.

ويشير تقرير Worldpay Global Pay-ments Report 2026 إلى أن تطبيقات الدفع والمحافظ الرقمية وخدمات الدفع من حساب إلى حساب وغيرها من وسائل الدفع الرقمية شكلت 37% من قيمة معاملات نقاط البيع عالمياً في 2025، مع توقع ارتفاعها إلى 46% بحلول 2030. كما بلغت المحافظ الرقمية 34% من قيمة المشتريات الحضورية عالمياً في 2025.

ولكن على الرغم من ذلك، يجمع الخبراء على أن الأوراق النقدية لن تختفي بنسبة 100% في المدى القريب، بل ستحتل من «وسيلة الدفع الأساسية» إلى «وسيلة احتياطية، خاصة لدى بعض الفئات مثل كبار السن، أو بعض المعاملات التي تتطلب خصوصية من دون إبقاء أثر رقمي مسجل».

وفقاً لتحليل بنك التسويات الدولية المنشور في أبريل 2026، فإنه على الرغم من تواصل الزيادة في المدفوعات غير النقدية عالمياً، إلا أن حجم النقد المتداول استقر إلى حد كبير، بما يؤكد استمرار الطلب عليه.

لماذا تراجع النقد؟

هذا التحول والتفضيل للتعالل الرقمي يعود إلى أسباب كثيرة، من أبرزها:

- السرعة في إنجاز المعاملات بللمسة واحدة.
- الراحة والاستغناء عن حمل النقود، أو انتظار الباقي، أو عدم وجود «فئة»، فضلاً عن توفير الكثير من العناء والإضرار إلى التوجه إلى الفرع عند دفع الفواتير والرسوم وغيرها
- الأمان والحماية من السرقة أو ضياع الأموال. وحتى في حال فقدان البطاقة أو الهاتف، يمكن إلغاؤها أو تجميدهما فوراً.
- المصادقة البيومترية تضمن أقصى حد من الخصوصية والحماية.
- سهولة حفظ وتتبع المصروفات من خلال وجود سجل إلكتروني آلي ودقيق لكل المعاملات موثقاً بالفواتر والجبة والمبلغ، وهو ما لا يتوفر في المعاملات النقدية.
- المكافآت وعروض الولاء وبرامج الاسترداد



ما نقطة ضعف الاقتصاد الرقمي؟..

ومتى يحدث الهلع النقدي؟

النقدي التي تقدمها الكثير من البنوك وشركات الدفع تمثل عامل جذب كبيراً. – عدم الحاجة إلى التلاصق، وهو جانب يرتبط بالنظافة والصحة العامة.

انتشار خدمات التجارة الإلكترونية التي فرضت الدفع الرقمي كحل وحيد.

العامل النفسي

جميع ما سبق، يمثل دوافع قوية لتفضيل التعاملات الرقمية، ولكن هناك عامل قد يكون أكثر تأثيراً وهو الجانب النفسي، فالدفع الإلكتروني لا يجعل عملية الشراء أسهل فقط، بل يجعل «تكلفة الدفع النفسية»، وألم الإنفاق أقل. حيث تشير الدراسات الحديثة إلى أن طريقة الدفع يمكن أن تؤثر في سلوك المستهلك، وليس فقط في الطريقة التي يسدد بها ثمن السلعة.

وتؤكد الأبحاث المتعلقة بعلم النفس الاقتصادي وسلوك المستهلك أن الدفع غير النقدي يحفز الأفراد غالباً إلى إنفاق أموال أكثر وبسهولة أكبر مقارنة بالنقد الورقي. وتُعرف هذه الظاهرة في أدبيات الاقتصاد السلوكي بـ «ألم الدفع».

وخلصت دراسة لجامعات Notre Dame و Stanford و Chicago حول تأثير الدفع النقدي مقابل البطاقة، إلى أن الدفع النقدي يسبب شعوراً نفسياً مصحوباً بألم الدفع مقارنة بالدفع بالبطاقة، حتى لدى المستهلكين المعاصرين الذين يستخدمون البطاقات والمحافظ الرقمية والمعاملات الافتراضية.

كما أن تأثير طريقة الدفع في المبلغ الذي ينفقه المستهلك كان أكثر وضوحاً وموثوقية من تأثيرها في مقدار ما يقول إنه مستعد لدفعه. و«ألم الدفع»

يفسر جزءاً من هذا التأثير. والفكرة ببساطة هي أنه عندما يدفع الشخص عشرة دنانير نقداً على سبيل المثال، فإنه يرى النقود تخرج من يده مباشرة، أما عند الدفع الرقمي، فإن المال يكون أكثر تجريداً وأقل حضوراً بصرياً، وهو ما يعرف بالانفصال الرقمي. يضاف إلى ذلك أن الدفع الرقمي يتسم بنوع من تغيب الإدراك اللحظي للميزانية. ففي الدفع النقدي، يكون المستهلك على إدراك تام بما تبقى معه في جيبه مع كل معاملة. أما في الدفع الرقمي، فإن الرصيد المتاح يبقى غير مرئي إلا إذا تعدد الشخص فتح التطبيق ومراجعته.

الوجه الآخر

السؤال المهم هنا، ماذا سيحدث عند الأزمات؟ مثل انقطاع الإنترنت أو الكهرباء أو تعطل أنظمة الدفع لأي سبب؟

هنا سينكشف الوجه الآخر ونقاط الضعف للاقتصاد غير النقدي. فهذه المعاملات تعتمد على التكنولوجيا المرتبطة بالبطاقة والشبكات بشكل كلي. وبالتالي عند الأزمات قد تحدث سيناريوهات صعبة. ومن ذلك شلل تام في حركة البيع والشراء اليومية نتيجة توقف نقاط البيع بسبب انقطاع الإنترنت أو التيار الكهربائي. وهذا ما يعني جزئ المستهلك عن شراء حتى أساسياته اليومية إذا لم يمتلك نقداً.

وهنا تكون المشكلة أكبر، إذ سيحدث ما يسمى في الاقتصاد بالهلع النقدي، حيث يهرع المستهلكون إلى سحب ما يمكن من أجهزة الصراف الآلي، مما يؤدي إلى طوابير أمام هذه الأجهزة، ونفاذ السيولة مبداً بمرسة. وهنا سيزداد النقد كملجأ آمن ووحيد، ويستعيد قيمته في التداول.

وهذه ليست سيناريوهات خيالية، بل حدثت في الواقع، مثل عطل «كرويسنرايك» العالمي عام 2024، حيث كان هناك خطأ في شلل أنظمة الدفع والطيران والبنوك حول العالم عدة ساعات، مما منع ملايين الأشخاص من دفع قيمة مشترياتهم. كما أثبتت الأزمات المناخية والأزمات المسلحة أن البنية التحتية للاتصالات هي أول ما يتضرر، مما يجعل الاعتماد على المعاملات الرقمية مهيد.

لذلك يتبع عديد من المؤسسات المالية استراتيجيات لحماية وتقليل المخاطر، مثل السويد وألمانيا، حيث تلزم البنوك والتجار بالحفاظ على نسبة معينة من التعامل بالنقد الورقي وتوفير سيولة نقدية طارئة للجمهور. كما توصي المستهلكين بتوفير قدر من النقد الاحتياطي دائماً. وهناك توجه أخذ بالانتشار يعتمد على إجراء بعض العمليات دون اتصال ولكن بسقف مالي محدود. فمثلاً فغل البنك المركزي السويدي مؤخراً إمكانية استخدام البطاقات في وضع عدم الاتصال لشراء السلع الأساسية مثل الغذاء والأدوية والوقود، ويمكن أن تستمر هذه المدفوعات في حالة انقطاع الاتصالات مدة تصل إلى 7 أيام.

كما تلجأ بعض النظم إلى الربط بين أكثر من مزود خدمة اتصالات وخوادم حسابية متعددة. هل يعني ذلك أن التعامل النقدي أكثر ديمومة وأماناً خاصة في الأزمات؟ باختصار، ليس بالضرورة ذلك، فالنقد أيضاً يعتمد على إمكانية الوصول إلى أجهزة الصراف أو المصارف، وعلى استمرار نقل وتوزيع الأوراق النقدية، وعلى قدرة المتاجر على قبول النقد بعد أن اعتادت التعاملات الرقمية وقلصت استعداداتها النقدية، ما يعني أنها بحاجة إلى مخزون كاف من الفئات النقدية.